مجلة الجبل للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Al-Jabal Journal of Humanities and Applied Sciences
المجلد السادس – العدد الثاني – 2025 – الصفحات: 228-238

العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة

مفتاح محمد بركه الشائبي
المركز الليبي للدراسات وأبحاث التنمية المستدامة الجبل الغربي، الهيئة الليبية للبحث العلمي،الزنتان، ليبيا
Moftah.Shaebi@aonsrt.ly

Social Justice in Supporting Development Projects in the Aljabel Algharbe Municipalities of Libya to Achieve Sustainable Development

Moftah Mohamed Barka Shaebi
Libyan Center for Studies and Research on Sustainable Development, Aljabel Algharbe, Zintan, Libya

تاريخ الاستلام: 01-11-2025، تاريخ القبول: 15-12-2025، تاريخ النشر: 25-12-2025

الملخص
الدراسة تهدف إلى التعرف على العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي بدولة ليبيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناءً على إشكالية الدراسة، وكذلك أهدافها، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره يتوافق مع طبيعة الدراسة، يصف ويحلل الوقائع والحقائق وكذلك الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة تحليلاً واقعياً، والجديد الذي قدمته هذه الدراسة أنه يمكن إبراز النموذج الإسلامي للاستدامة كحل بديل عن كل النماذج المطروحة سابقاً وحالياً، وهو يرتكز على ثلاثة قيم هي (الصدق والعدل والأمانة)، لتحقيق جميع البرامج التنموية المستهدفة.. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: إنه ثمة ارتباط وثيق بين العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، فكلما وُجدت العدالة الاجتماعية الحقيقية كلما زادت فرص تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الأولويات التي يجب أن تُراعيها الحكومات الليبية تعزيز العدالة الاجتماعية داخلياً، وإن تحقيق العدالة الاجتماعية لبلديات الجبل الغربي باتجاه دعم المشاريع التنموية المختلفة لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي انعكس سلباً اتجاه إنشاء المشاريع التنموية لأغلب البلديات، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب مرجعيات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة مناهج ونظريات مستوردة، ولا يمكن أن تُغير من الواقع شيئاً.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، المشاريع التنموية، بلديات الجبل الغربي، التنمية المستدامة.

Abstract
This study aims to identify the role of social justice in supporting development projects in the Aljabel Algharbe municipalities of Libya to achieve the Sustainable Development Goals. Based on the research problem and objectives, the descriptive-analytical approach was chosen, as it aligns with the nature of the study, realistically describing and analyzing the facts, data, and studies related to the topic. The novel contribution of this study is the presentation of the Islamic model of sustainability as an alternative to all previously and currently proposed models. This model is based on three values: honesty, justice, and trustworthiness, which are essential for achieving all targeted development programs..The study Reached several Results, including: a strong correlation between social justice and achieving sustainable development; the greater the presence of genuine social justice, the greater the opportunities for achieving sustainable development the priority that Libyan governments must consider is strengthening social justice internally; the achievement of social justice in the municipalities of the Aljabel Algharbe, particularly in supporting various development projects, has not reached the required level, negatively impacting the establishment of development projects in most municipalities; and the study concluded that most references to social justice and sustainable development are imported methodologies and theories It was Unable change reality.

Keywords: Social justice, development projects, municipalities of the Aljabel Algharbe, sustainable development.

المقدمة:

إن كل المجتمعات على وجه هذه الأرض ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، لا غنى لها عن شريعة من عند الله تحكمها وتبين لهم معالم حياتهم، وتبين قيم العدل وتأمر به، وقد بين الدين الإسلامي قيمة العدل وحث الناس عليها وأمر المسلمين بالعمل بها، ونهى عن الظلم والجور، حيث بين ذلك في العديد من آيات القرآن الكريم، وكذلك سنة الرسول ﷺ، وقد جاءت العدالة الاجتماعية كركيزة مهمة تدعم مختلف جوانب الحياة بالعدل والمساواة، وهذه العلاقة المهمة تنعكس عموماً على مختلف شرائح المجتمع تحقيقاً للتنمية المستدامة، غير أن العديد من المجتمعات والدول الإسلامية والعربية تحديداً تعاني من تدني مؤشرات دعم العدالة الاجتماعية للحصول على الحقوق الأساسية المشروعة، من توفير حق العيش الكريم، وتوفير فرص التعليم الجيد والصحة العامة، وحق العمل والسكن وضمان الحياة الكريمة وغيرها.

إن الدولة الليبية بصفة عامة وبلديات الجبل الغربي بصفة خاصة، ليست بمعزل عما ذكرنا فهي تُعاني من تدني في مستويات الخدمات الأساسية المقدمة للأفراد مثل الخدمات الصحية والتعلمية، وكثيراً من المتطلبات الضرورية للحياة المعيشية، كذلك تدني مستويات البنية التحتية من طرق ومستشفيات ومساكن لائقة، فالكل ينشُد العدالة الاجتماعية الحقيقية فعلاً وتطبيقاً عدلاً وانصافاً حاضراً ومستقبلاً.

إشكالية البحث:

في ظل المتغيرات المحلية والدولية الراهنة، ومع انفتاح المجتمع الليبي على العالم الخارجي، بات لزاماً على مؤسسات الدولة الليبية الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة أن تتخذ من العدالة الاجتماعية غايتها الأولى، وأساس رسلتها بحيث ترسخ مبدأ المساواة دون تفريق أو تمييز بين البلديات، أو بين الحواضر والأرياف، فالتنمية الحقيقية لا تعرف حدوداً جغرافية ولا تفرقة اجتماعية.

وفي ضوء ما سبق جاءت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **إلى أي مدى تدعم العدالة الاجتماعية إقامة المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي بدولة ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة؟**

وتفترض الدراسة أن للعدالة الاجتماعية دوراً كبيراً وفاعلاً في دعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي بدولة ليبيا، كما أن لها تأثير إيجابي واضح وملموس اتجاه دعم هذه المشاريع التنموية الحديثة لمواكبة التطورات المتسارعة نحو تحقيق أهداف وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة.

وبناءً على هذه الإشكالية تندرج مجموعة تساؤلات فرعية أخرى يمكن حصرها في:

- ماهية وطبيعة العدالة الاجتماعية وأهميتها من منظور إسلامي؟
- هل يمكن للعدالة الاجتماعية أن تدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي؟
- ما مدي فاعلية تطبيق النموذج الإسلامي للعدالة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهية العلاقة المرتبطة بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية البحث من تزايد أهمية العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ظل وجود بعض العراقيل والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا الدعم.
- انبثقت أهمية من ضرورة تعزيز قيمة العدالة الاجتماعية التي تسعى نحو تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ فرص الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع دون تفريق أو تمييز بينهم.
- أهمية العدالة عموماً، والعدالة الاجتماعية خصوصاً كعلاج فعال لإنهاء الظلم والجور، وإقامة الحق والعدل بين أفراد المجتمع.

مصطلحات الدراسة:

العدالة الاجتماعية: هي مفهوم يشير إلى تحقيق التوزيع العادل للثروات، الفرص، الامتيازات داخل المجتمع، مع ضمان حقوق الأفراد والجماعات وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. (فهمي وآخرون،2025: 178).

المشاريع التنموية: يُشير مفهوم المشروع التنموي إلى مجموعة من الأنشطة المخططة التي تنفذ ضمن فترة زمنية وميزانية محددة بهدف تحقيق أثر إيجابي مستدام. (https.//albawwaabh.com)

التنمية المستدامة: عُرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (ليمان، 2022: 24-25)

بلديات الجبل الغربي: مجموعة من البلديات تقع على سفح الجبل الغربي جنوب غرب العاصمة طرابلس، تمتد من بلدية وازن وبلدية نالوت غرباً حتى بلديات العربان وقماطه وغريان شرقاً، وهي مقسمة إداريا إلى 30 بلدية يبلغ عدد سكانها حوالي (560237) نسمة. (مصلحة الأحوال المدنية ليبيا، 2025)

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** وتمثل بلديات الجبل الغربي بدولة ليبيا، وتشمل مدناً ومناطق رئيسية مثل غريان، يفرن، الزنتان، كاباو، جادو، الرجبان، الأصابعة، والعربان، وهي جزء من جبل نفوسة، وتُعرف بتنوعها الجغرافي وتاريخها العريق.
- **الحدود الزمانية:** أُجريت الدراسة عام 2025.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة.
ويتفرع من الهدف الأساسي لهذه الدراسة أهداف أخرى وهي:

- التعرف على مدى العلاقة القائمة بين العدالة الاجتماعية ودعم المشاريع التنموية من جهة، وبين تحقيق التنمية المستدامة في بلديات الجبل الغربي من جهة أخرى، ومدى التأثير القائم بينهما.
- التعرف على بعض معوقات العدالة الاجتماعية في بناء المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في دولة ليبيا.
- التعرف على أهم سُبل تحقيق التنمية المستدامة ببلديات الجبل الغربي.

منهج الدراسة:

من خلال التطرق لإشكالية الدراسة، وكذلك أهدافها فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتمشى مع طبيعة الدراسة، بحيث يصف ويحلل الوقائع والحقائق والدراسات المتعلقة بموضوع: البحث العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة، بحيث يصل إلى رؤية واضحة ونتائج نهائية يمكن رصدها والاستفادة منها علمياً وعملياً، وتقديم توصيات يمكن أن تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة ببلديات الجبل الغربي بدولة ليبيا.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 2021) بعنوان رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات- رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية لليبيا نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات من خلال الوصول إلى أربعة حقوق أساسية لإعادة بناء الدولة، وهي حق الحكومة المركزية وحق الحكم المحلي والتنمية وحق الأسرة، وأخيراً حق الملكية، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية إحداث توافق وتوازن بين المجتمع والدولة عبر تغيير التفاعلات الهدامة لهذه العلاقة، وتحويلها إلى تفاعلات بناءة مثمرة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تحققت معدلات متفاوتة من النجاح والإخفاق في تحقيق الأهداف المُخطط لها، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للأوضاع الراهنة والتأكيد على أهمية استشراف المستقبل والعمل على صياغة رؤية ذات أهداف تؤسس لمستقبل أفضل.
- توصلت الدراسة إلى تأسيس أركان أساسية أربعة تمثل تصوراً متكاملاً لمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل عدالة المواطنة الصالحة، وعدالة التوزيع لثمار التنمية، والمساواة في الفرص، ليتحقق من خلالها لليبيين مكتسبات عديدة لدولتهم المنشودة.
- ضرورة تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد منتج متنوع يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ويحقق معدلات نمو وعدالة توزيع للجميع.
- رغم تظافر الجهود وإعداد الأهداف وتنفيذ الخُطط والميزانيات التنموية ووفرة الموارد المالية وتنوع الثروات الطبيعية، إلا أن النمو الاقتصادي كان متعثراً بسبب الارتجالية في التنفيذ وسوء استخدام الاستثمارات المخصصة، مما أدى إلى عدم تحقيق التنمية المستدامة.

2. دراسة (سليمان إبراهيم وآخرون، 2022) بعنوان تيسر العدالة في ليبيا: من منظور السعادة إليها، وتهدف الدراسة الى تأمين قاعدة معرفة تُسهم في تيسر العدالة لطالبيها أمام المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، والى تقديم العون للجهات المختصة من أجل الشروع وفق إجراءات وتدابير وخطط زمنية محددة في تيسر العدالة لطالبيها بإزالة ما يكشف عنه البحث من عقبات وتعزيز ما يبرزه من فرص نجاح، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن العديد من الليبيين المدنيين تأثروا بتجارب مؤلمة للغاية.
- كانت النتائج النهائية مخيبة للآمال، حيث لم يتوصل طالبوا العدالة إلى نتائج حاسمة ومرضية.
- أن تحقيق العدالة والإنصاف في كثير من الأحيان أمر صعب.
- وجود مخاوف من الجماعات المسلحة لدى طالبي العدالة .
- محدودية قوة مؤسسات الدولة وسلطتها وعجزها عن محاسبة الجناة مصدراً دائماً للإحباط.

- وجود عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الليبية قد تؤمن العدالة لطالبيها.

3.**دراسة (مبروكة عبد السلام، 2023) كلية الآداب جامعة سبها، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالمجتمع الليبي،** هدفت هذه الدراسة للوقوف على أهمية الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الغذائي والقومي بشكل عام، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن تحقيق الأمن الغذائي في ليبيا يتطلب الأخذ بالاستراتيجيات والآليات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.
- اعتماد الحكومة في إيراداتها وصادراتها على النفط كمصدر أساسي دون تنويع المنتجات والصادرات غير النفطية.
- سيطرة القبلية والجهوية على صياغة وتطبيق سياسة المساواة والتوزيع العادل للموارد.
- أن تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية يعدُ ضرورة حتمية لحماية وتحقيق الأمن الاقتصادي في الوقت الراهن.

4. دراسة (الأمم المتحدة -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، 2024) بعنوان الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توفير نظام رعاية وحماية شاملة قائم على مبادي العدالة الاجتماعية، وتعزيز حصول الجميع على الرعاية الصحية الشاملة مع ضمان التعليم الجيد وبجودة تنافسية عالية، كذلك دعم صمود الفئات المعرضة للمخاطر في مواجهة تداعيات أزمات المناخ ونقص الغذاء، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المساهمة والمشاركة الاقتصادية للفئات المعرضة للمخاطر في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك إلى تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال اللامركزية وبمشاركة فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ضرورة صياغة استراتيجية للعدالة الاجتماعية تهدف بشكل فعال إلى الحد من التهميش والإقصاء، مما يُسهم بشكل مباشر في ضمان تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع أفراد المجتمع، ويمهد للمصالحة الاجتماعية الشاملة.
- الحكومة الليبية هي المكلفة بتوفير فرص متساوية للجميع من خلال ضمان سوق عمل منصف وعادل يرتكز على القطاع الخاص ويدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- من الممكن لدولة ليبيا أن تسعى نحو إنشاء مجتمع أكثر مرونة وشمولاً وإنصافاً من خلال دمج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والمناخية في نهج شامل للعدالة الاجتماعية.
- بات من الضروري تطوير سياسة الحماية الاجتماعية لتتماشى مع احتياجات المجتمع الليبي.
- يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية في ليبيا الوصول العادل والمتساوي إلى خدمات الرعاية الصحية والخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية بجودة عالية، وهذه مسؤولية الحكومة.
- إن العدالة في قطاع التعليم هي أمر مركزي لكسر دوامة الفقر والتفاوت، كما أنه لا يمكن أن توجد سياسات فعالة للعدالة الاجتماعية ما لم ترتكز على البيئة وتهديدات التغير المناخي.
- يعتبر تحسين الخدمات العامة وشموليتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والابتعاد عن المركزية، احدى الآليات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن العدالة الاجتماعية ودورها في دعم المشاريع التنموية في دولة ليبيا نحو تحقيق التنمية المستدامة قد حظيا باهتمام واسع على المستويين المحلي والدولي. فقد تناولت هذه الدراسات السابقة مفهوم العدالة الاجتماعية من زوايا متعددة شملت الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية والحقوقية، وجميها تصب باتجاه الوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق الحياة الكريمة لأفراد المجتمع الليبي، وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع تلك الدراسات في التأكيد على ضرورة إرساء العدالة الاجتماعية باعتبارها مدخلاً محورياً لتحقيق التنمية الشاملة التي تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع دون استثناء.

ثانياً: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

- تميزت الدراسة الحالية بتناولها لمفهوم العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي، انطلاقاً من كون الدولة الليبية دولة مسلمة تستند في تشريعاتها إلى الشريعة الاسلامية.
- أكدت الدراسة أن العدالة الاجتماعية تمثل الركيزة الأولى للتنمية المستدامة الحقيقة، إلى جانب ركيزتي الصدق والأمانة، وهي قيم مترابطة ومتكاملة، يشكل الصدق أساس الأمانة، وتشكل الأمانة بدورها أساس العدل، وهي قيم أصيلة نابعة من الشريعة الإسلامية، تهدف إلى بناء الفرد والمجتمع وتعزيز علاقته بخالقه، من خلال الالتزام بأوامره واجتناب نواهيه.
- في حين ركزت أغلب الدراسات السابقة على مفهوم العدالة الاجتماعية وأهميتها، إلا أن نتائجها غالباً ما أشارت إلى وجود تعثر واضح في تحقيقا على أرض الواقع. أما الدراسة الراهنة فقد ركزت على المرتكزات الجوهرية المتمثلة في

العدل والصدق والأمانة، بصفتها قيم إسلامية أصيلة تمثل دعائم رئيسية لقيام حياة كريمة، إذ أن تطبيق هذه القيم يُسهم في ازدهار الأوطان وترسيخ الأمن والاستقرار، وهو ما ينعكس ايجابياً على تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: أوجه الاستفادة مع الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الراهنة قد من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري للبحث، والتعرف على مفاهيم متعددة ومتنوعة للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، فضلاً عن اختيار المنهج العلمي المناسب، وترتيب فصول الدراسة بما يتلاءم مع طبيعتها، إضافة إلى عرض النتائج والتوصيات والمراجع.

العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما:

مفهوم العدل والعدالة من منظور إسلامي:

قبل تناول مفهوم العدل والعدالة من المنظور الإسلامي، يجدر بيان المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي لهذين المفهومين، **فالعَدلُ لغةً** ضدّ الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، كالعَدالة والعُدولة والمَعدل، عَدَل يَعدل فهو عادل من عُدولٍ، وعَدل بلفظ الواحد. (الطرابلسي، 1964: 410)، أما **العدل اصطلاحاً:** فهو أن تُعطي من نفسك الواجب وتأخذه. (ابن حزم، 1983، ص81)، ويعد العدل من أعظم المبادئ التي جاء بها الإسلام، إذ أولاه عناية فائقة، واعتبره أساس قيام المجتمعات واستقرارها، وقد ورد ذكر العدل ومشتقاته في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، تقارب تسعاً وعشرين آية، تحث على العدل وتدعو إليه.

وقد جاءت آيات عديدة تدعو إلى العدل منها قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 57]، وقال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 9]، وقال الله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[الأنعام: 153]، وقال الله تعالى ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[الأعراف: 181]، وقال الله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: 76]، وقال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]، وقال الله تعالى ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾[الشورى: 13]

وجاءت السنة النبوية كذلك مفسرة ومؤكدة لهذه المعاني، حيث أرست قواعد شاملة للعدل بين الناس دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو المكانة الاجتماعية، ووضعت نظاماً رفيعاً وسنّة ماضية تُقيم الحقّ وتقضي بالعدل، منهجٌ فيه النصرة للمظلوم، ورد الظالم عن ظلمه، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: خطبنا رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق خطبة الوادع فقال: يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم. اخرجه البيهقي (الألباني، 1980:190)، أيضاً جاء عن أبي هريرة رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل" (البخاري، صحيح البخاري، 2002: 307)، حيث ذكر من هؤلاء السبعة الإمام العادل الذي يعدل بين الناس بالحق، وكان ﷺ يحرض على العدل كثيراً، ويبين أهميته وأن الله عدل يحب العدل، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ "إن المقسطين عند الله على منابر من نور؛ الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا". (النيسابوري، 1955:1485)

ثم تولى من بعده الخليفة أبوبكر الصديق رضى الله عنه "حينها خطب خطبة بهذه المناسبة قال فيها "أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم" (ابن كثير، 1990:301)، ثم جاء بعده عمر الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب.

وهكذا جاءت صراحة القرآن في الأمر بالعدل والحث عليه، وفي تقبيح الظلم والنهي عنه، داعياً المسلمين في أكثر من آية إلى التمسك بالعدل، وبضرورة الاعتقاد المطلق بعدل الله تعالى وتنزيهه عن الظلم. (معروف وهادي، 2014: 437)

إن العدالة بمفهومها الحقيقي قد تجلت في أسمى معانيها في كتاب الله الكريم، وكذلك في السنة النبوية حرصت على العدل بين الناس، وسار الخلفاء الراشدين على نفس الطريق لإقامة العدل، فحكموا بالحق، وأقاموا راية العدل المساواة. بين الناس جميعاً.

مجلة الجبل للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Al-Jabal Journal of Humanities and Applied Sciences
المجلد السادس – العدد الثاني – 2025 – الصفحات: 201-215

اقتران الأمانة والصدق بالعدل:

تُعد قيم الصدق والامانة من الركائز الأساسية المرتبطة بالعدل ارتباطاً وثيقاً، إذ لا يتحقق العدل إلا بصدق الأقوال وأمانة الأفعال، فالصدق أساس الحكم العادل، والأمانة شرط لتحقيق العدالة في المعاملات، ومن خلال تكامل هذه القيم تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، مما ينعكس إيجابيا على دفع عجلة التنمية والمشاريع الاستراتيجية، خاصةً مشاريع البنية التحتية التي تشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة.

وتؤكد الآيات القرآنية الترابط القائم بين العدل والأمانة والصدق قال الله تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: 57]، وقال الله تعالى ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وهو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: 115]، قال قتادة صدقاً فيما قال وعدلاً فيما حكم، يقول: صدقاً في الإخبار وعدلاً في الطلب، فكل ما أخبر به فحق لا مرية فيه ولا شك، وكل ما أمر به فهو العدل الذي لا عدل سواه، وكل ما نهي عنه فباطل، فإنه لا ينهى إلا عن مفسدة.(ابن كثير، 1997: 322)

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن قيم العدل والصدق والأمانة قيم مترابطة لا يمكن فصلها أو تجزئتها، أو العمل بواحدة منها وترك الأخرى، والعمل بهذه القيم ونشرها في المجتمع هي مسؤولية الجميع مشتركة الدولة ومؤسساتها المختلفة، المجتمعات المحلية والقطاع الخاص، الكل يتطلب الالتزام بهذه القيم في جميع جوانب الحياة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

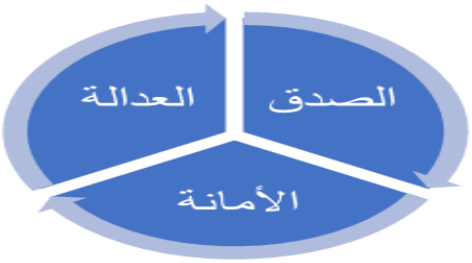

شكل (1) العدل والصدق والأمانة تجانس المرتكزات الأساسية للاستدامة الحقيقية

ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية:

أخذ مفهوم العدالة الاجتماعية مكانة بارزة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها من الدراسات، باعتباره ركيزة أساسية تحقيق التنمية المستدامة، وقد سعت العديد من الدول والحكومات والمنظمات الدولية إلى ترسيخ هذا المفهوم من خلال نظريات ورؤى متعددة اختلفت باختلاف الأماكن والأزمان، حاولت في مجملها أن تدفع بمفهوم العدالة الاجتماعية إلى أنه مفهوم يُشير إلى تحقيق التوزيع العادل للثروات، الفرص، والامتيازات، داخل المجتمع، مع ضمان حقوق الأفراد والجمعات وتمكينهم من المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.(فهمي وآخرون، 2025: 107)

إن العدالة الاجتماعية هي السبيل الوحيد نحو تحقيق تطلعات المجتمعات المحلية لتحقيق المشاريع التنموية المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية، ولهذا تعتبر العدالة من أهم العناصر التي ترتكز عليها حياة المجتمعات نحو السعادة الحقيقية، وبها تُبنى الأمم والمجتمعات، وهي العمود الفقري والمحرك الأساسي الذي يعمل باتجاه خلق توازن حقيقي بين واجبات وحقوق أفراد المجتمع، لكي يعيش السكان، ويسعدوا بحياة لائقة لهم ولأبنائهم من بعدهم.

وقد عُرفت منظمة الإسكوا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة العدالة الاجتماعية بأنها: "المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها". (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، 2024: 5)، أيضاً في هذا الاتجاه حددت منظمة الأمم المتحدة يوماً خاصاً عُرف بيوم العدالة الاجتماعية، وهو يوم سبعة من شهر فبراير من كل عام.

مفهوم التنمية المستدامة:

يُعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبياً، وقد برز مع بداية سبعينات القرن الماضي، حيث ظهرت بوادر له بتوجيه الأنظار إلى أهمية الحفاظ على البيئة والمحافظة عليها والاهتمام بها، وتُعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلٌ من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الإنسان وتطلعاته". (شحاته وقاسمي،2022: 39)

وقد تبنت منظمة الأمم المتحدة، والعديد من المنظمات الأخرى هذه المفاهيم، ودعت إليها من خلال الاتفاقيات والدورات والمؤتمرات واللقاءات والتشاورات داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها في أغلب محافلها الدولية والعالمية، وقد شهد مفهوم التنمية نقلة نوعية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت خلال مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992، والتي تضمنت سبعة وعشرين مبدأ، تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد ضماناً لتواصل عملية التنمية.(الأوجلي وبن سعود، 2021: 84)

وفي عام 2015 استمرت الجهود في هذا الاتجاه، عندما عُقدت اتفاقية باريس للمناخ لمراجعة جدول أعمال التنمية المستدامة، حيث قدمت منظمة الأمم المتحدة للعالم عناصر ومرتكزات التنمية المستدامة التي تقوم عليها، وهي الاقتصاد والاجتماع والبيئة، وقد حددت منظمة الأمم المتحدة يوم خاص بالتنمية المستدامة يوافق الرابع والعشرون من شهر سبتمبر من كل عام.

وعموماً فان أغلب الأدبيات التي تعالج التنمية المستدامة تشير إلى جوهر هذه التنمية على أنها:

- عملية توسيع الخيارات الإنسانية المتاحة أمام البشر.
- التنمية لا تولد نموا اقتصادياً فحسب، بل وتعمل على توزيع منافعه بشكل متساوي.
- تعمل على إعادة بناء البيئة بدلاً من تدميرها.
- تأهيل البشر بدلاً من تهميشهم. (هاشم،2011: 246)

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة: -

تقوم العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة على أساس التكامل والتلازم، إذ أن العدالة الاجتماعية المدعومة بقيم الصدق والأمانة يُسهم في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي، ويعزز شعور الأفراد بالانتماء والمشاركة، مما يدفعهم إلى الإسهام الفاعل في دعم المشاريع التنموية.

كما أن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة يؤكد ضرورة الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وقد تضمنت غايات هذا الهدف عدداً من الإجراءات التي يجب على البلدان اتخاذها من أجل تقليل الفجوة وتحقيق المساواة، وقد جاء تضمين هذا الهدف ضمن أهداف التنمية المستدامة بمنزلة إنهاء الجدل حول مدى الارتباط بين التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. (محمود، 2024: 46-47)

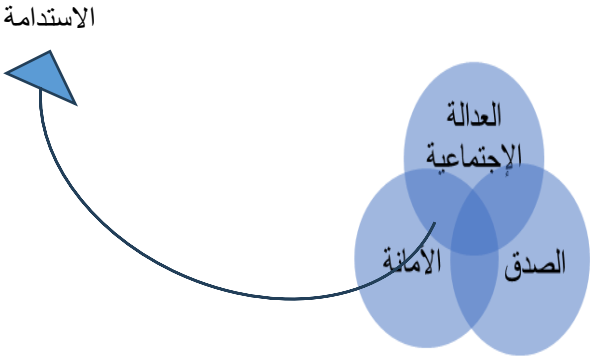

شكل (2) العدالة والصدق والأمانة النموذج الإسلامي للاستدامة

وعليه، فإن ترسيخ قيم العدل والصدق والأمانة، وتطبيقها عملياً داخل مؤسسات الدولة الرسمية، يمثل الأساس الحقيقي لبناء تنمية مستدامة شاملة تحقق الرفاه والاستقرار لجميع أفراد المجتمع، وتوفر بيئة مناسبة للنهوض بالمشاريع التنموية وتحقيق حياة كريمة للأجيال الحاضرة والمستقبلة.

المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي:

استحداث البلديات لتحريك عجلة التنمية:

إن مسمى البلدية هو نظام إداري يختص بالإدارات المحلية الموجودة في ليبيا، والتي تشرف عليها وتراقبها السلطة المركزية عن طريق وزارة الحكم المحلي، ويتم انتخاب عمداء البلديات عادةً عن طريق الانتخاب المباشر.

وتعرف البلدية حسب قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 بأنها وحدة من وحدات نظام الإدارة المحلية التنفيذية، والتي تهدف إلى تقديم الخدمات مباشرة للموطنين، حيث تضم كل محافظة بلدية وأكثر، وتضم البلدية في نظامها عدداً من المحلات، ويجوز أن تضم عدداً من الفروع البلدية. (بن نوبة، وأبوخيط، 2019: 7)

وخلال العقد الأخير، شهدت ليبيا تطورات جديدة نحو نهج سياسة اللامركزية، والتي يمكن أن تُسهم في التقليل من تحكم الإدارة المركزية، بحيث تُصبح البلديات أجساماً مستقلة لها صلاحيات إدارية ومالية واسعة، ومن جانب آخر يتم توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها السكان المحليين بالبلديات، ومن هنا استحدثت العديد من البلديات غرباً وشرقاً وجنوباً بحسب اللوائح والقوانين المنظمة لها، وأصبحت المجالس البلدية المحلية لها مواردها المالية والاقتصادية الخاصة، وهي المسؤولة مباشرة على تقديم الخدمات الأساسية لسكان هذه البلديات.

إن معظم بلديات الجبل الغربي والتي عددها حوالي (30) بلدية، غرباً من بلدية وازن ونالوت وغدامس حتى بلدية العربان وقماطه شرقاً، ويبلغ عدد سكانها حوالي (560237) نسمة، قد برزت لها مطالب أهمها المطالبة بالعدالة الاجتماعية، حيث ظهر ذلك جلياً وواضحاً في العديد من الاجتماعات الرسمية لهذه البلديات، ومنها الاجتماع السابع لعمداء بلديات الجبل ببلدية الرياينة، ضمن سلسلة اللقاءات الدورية بين بلديات الجبل الغربي، بهدف تنسيق الجهود المشتركة ومتابعة المطالب الخدمية والتنموية لأهالي الجبل، وقد تناول الاجتماع جملة من الملفات الهامة، أبرزها: متابعة تفعيل صندوق إعمار الجبل، والتأكيد على أهمية تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة بلديات الجبل، وضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع الأساسية المتأخرة. (https://www.facebook.com/share/p/1BnELDYbMZ/، 21/8/2025)

أهم العوامل التي تساعد في دعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي:

إن من أهم العوامل التي تدعم قيام مختلف المشاريع التنموية لتحقيق التنمية المستدامة ما يلي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بصدق وأمانة في تقسيم عائدات الموارد المحلية.
- الصدق والأمانة في تحمل المسؤوليات لإنجاز المشاريع التنموية من قبل المكلفين بها.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبناء الثقة والاحترام المتبادل بين أبناء الوطن الواحد.
- تعزيز الأمن والاستقرار في بلديات الجبل الغربي.
- دعم وتشجيع الخبرات العلمية والأكاديمية المحلية والاستفادة منها.
- ضبط السلاح المنتشر وحصره واقتصاره على الجيش والشرطة.

أهم العقبات و التحديات التي تواجه دعم المشاريع التنموية بلديات الجبل الغربي:

- عدم استكمال أغلب المشاريع التنموية الخدمية القائمة سابقاً.
- تعتمد دولة ليبيا على الواردات بشكل أساسي، إذ تستورد حوالي 80% من احتياجاتها الغذائية، وحوالي 90% من الحبوب (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، 2024 :20)، ويعد هذا الأمر من أصعب التحديات التي تواجه دعم المشاريع التنموية في ليبيا.
- تعد البيروقراطية، وعدم الشفافية، والفساد الإداري والمالي من أهم التحديات التي تواجه قيام المشاريع التنموية.
- عدم وجود خطط واضحة لتسريع وتيرة المشاريع التنموية القائمة وتحديد الأولويات.
- عدم استغلال التكنولوجيا الحديثة لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي.
- من أبرز المشاكل التي تُعاني منها المنطقة الهجرة الداخلية، أو ما يعرف بالنزوح الريفي إلى المدن. (أحمد وعمر، 2018:514)
- نقص واضح للمياه الصالحة للشرب، مع تدني مستوى الخدمات المقدمة للسكان المحليين بالجبل الغربي.
- يُشكل المهاجرون إلى ليبيا عبئاً على البنية التحتية للبلاد، (شبيك، 2023: 136)، خاصةً وأن ليبيا تُعاني من تدهور أغلب قطاعاتها المختلفة، وهنا يصبح الأمر منوط اً بأجهزة الدولة المختصة بالعمل على إيقاف الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، أو على أقل تقدير الحد منها.
- انخفاض الإقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي، حيث يُفضل أولياء الأمور توجيه أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية، وعدم الإقبال على التدريب المهني، بالرغم من وجود فائض من العاطلين من خريجي الجامعات. (مجلس التخطيط الوطني، 2013: 46)

سُبل تحقيق التنمية المستدامة في بلديات الجبل الغربي:

التركيز على التعليم الجامعي ومخرجاته:

يُعد التعليم من أهم الركائز التي تقود إلى ازدهار الدول وتقدمها، إذ ترتقي به الأمم وتتطور، ولا تتحقق العملية التعليمية بمختلف مستوياتها إلا بتوفر بنية تحتية متكاملة تشمل مرافق تعليمية مصممة للأغراض العلمية، ومناهج حديثة تواكب التطورات المتسارعة، إلى جانب كوادر تدريسية تمتلك القدرة والكفاءة العلمية المواكبة لمتطلبات العصر.

ورغم التطور والتوسع الذي شهده قطاع التعليم العالي من حيث عدد المؤسسات وتنوع التخصصات، وتخصيص مستويات جيدة من الإنفاق في بعض الفترات، إلا أنه أفتقر في كثير من الأحيان إلى خُطط واضحة ودعم متواصل. (الصغير، 2020: 174)

وتقع ضمن نطاق بلديات الجبل الغربي ثلاث جامعات حكومية تتبع وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، وهي: جامعة نالوت، وجامعة الزنتان، وجامعة غريان، وتضم هذه الجامعات كليات وأقساماً تشمل معظم التخصصات العلمية والأدبية والطبية، وتُخرج سنوياً أعداداً كبيرة من الطلبة لدعم احتياجات الدولة الليبية وبلديات الجبل الغربي بموارد بشرية مؤهلة، ويمكن الإشارة إلى مزايا التركيز على التعليم الجامعي فيما يلي:

- توفير موارد بشرية مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات العلمية الحديثة.
- سد احتياجات سوق العمل ببلديات الجبل الغربي والمناطق المجاورة.
- تعويض العجز القائم في الكوادر التدريسية بالتعليم الأساسي والمتوسط، لا سيما في التخصصات العلمية المهمة.

استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ببلديات الجبل الغربي:

تتمتع غالبية بلديات الجبل الغربي بتنوع كبير في الموارد الطبيعية التي حباها الله بها، والتي لا تقل أهمية عن سائر الموارد الأخرى، إذ تُكمل مجتمعة بعضها البعض في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجبل الغربي وليبيا عموماً، ومن أبرز الموارد الطبيعية التي تزخر بها بلديات الجبل الغربي: - وفرة المياه الجوفية – النفط الخام والغاز الطبيعي -الصخور الكربونية – الجبس – الحجر الجيري- الطين، وتستخدم هذه الموارد كمواد أولية في العديد من الصناعات داخل ليبيا وخارجها، مثل صناعة الأسمنت، والطوب الحراري، وصناعة الزجاج، وغيرها من الصناعات المختلفة، مما يعزز فرص الاستثمار والتنمية الاقتصادية المحلية.

الاتجاه نحو المشاريع الزراعية والحيوانية الصغرى والمتوسطة:

إن الزراعة وتربية الحيوانات من أهم الأنشطة التي يزاولها عدد كبير من سكان الجبل الغربي، نظراً لطبيعته الزراعية والرعوية، إلا أن أشهر الشتاء الباردة في الجبل الغربي تُعد فترة اضطراب مناخي، خاصة في المناطق المرتفعة مثل غريان، حيث تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر، مما يؤثر سلباً على النشاط الزراعي والرعوي، ويؤدي إلى خسائر في الثروة الحيوانية وبعض المحاصيل الزراعية. (المنتصر،2022: 157)

ومن أبرز المحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها سكان الجبل الغربي والمتأقلمة مع طبيعته الجبلية: - زراعة الزيتون بمختلف أنواعه – زراعة النخيل – زراعة الرمان والعنب – الزراعة البعلية للقمح والشعير – زراعة التفاح والخوخ والمشمش – زراعة غابات الصنوبر وأشجار السرول – زراعة الفستق – زراعة الحمضيات – زراعة البرسيم الحجازي (القضب).

أما تربية الحيوانات، فهي من المهن التقليدية المعروفة لدى سكان الجبل الغربي قديماً وحديثاً، وتُمارس على نطاق واسع لتوفر الأراضي الرعوية الشاسعة، ومن أبز أنواع الحيوانات المتواجدة: - الإبل – الأغنام – الماعز - اعداد قليلة من الأبقار- حظائر تربية الدواجن، ويواجه قطاع الزراعة والثروة في بلديات الجبل الغربي عدة تحديدات تُعيق تحقيق التنمية، من أبرزها:

- التعدي على الأراضي الزراعية والغابات وتحويلها إلى مخططات سكنية.
- محدودية التمويل اللازم لتطوير المشاريع الزراعية.
- نقص العمالة الزراعية المحلية الماهرة، وضعف توفير البذور والأسمدة والمبيدات. (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا،2021: 47)
- ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية والأسمدة الزراعة، إلى جانب احتكار بعض من قبل القطاع الخاص.

الاهتمام بالسياحة الداخلية في الجبل الغربي:

يتميز الجبل الغربي بطبيعته الخلابة التي تضم العديد من المرتفعات والمنحدرات والمدرجات الزراعية، مما يجعله من أبز المناطق السياحية الطبيعية في غرب ليبيا، كما تختلف تضاريسه عن المناطق الساحلية شمالاً والمناطق الصحراوية جنوباً، إذا يبلغ ارتفاعه في أعلى قممه نحو 960م تقريباً، الأمر الذي يمنحه طقساً بارداً شتاءً ومعتدلاً ربيعاً، مما يشجع على ازدياد الرحلات السياحية الداخلية خلال هذا الفصل، ورغم هذه المقومات، يلاحظ غياب واضح للجهات المعنية بقطاع السياحة من حيث توفير المنتجعات السياحية والبنية التحتية الملائمة، مثل المنتزهات والحدائق العامة، والفنادق، وأماكن التخييم، باستثناء بعض المرافق البسيطة التي لا تفي باحتياجات الأعداد المتزايدة من الزوار، كما تزهر بلديات الجبل الغربي بالعديد من المواقع الأثرية الممتدة شرقاً وغرباً، مثل القصور والقلاع الأثرية، والمساكن المحفورة داخل الصخور الجبلية على هيئة كهوف، والتي تمتاز بالدف شتاءً والبرودة صيفاً، وقد أصبحت اليوم من المعالم السياحية التي تستقطب الزوار للتعرف على تاريخ وثقافة سكان الجبل الغربي.

النتائـــــج:

1. إن العدل والعدالة من أعظم القيم والمبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي، وهي بمثابة الركيزة الأساسية في بناء دولة العدل.
2. ربط الدين الإسلامي بين الأمانة والصدق والعدل، لضمان تحقيق مجتمع يسوده الأمن والعدل.
3. توجد علاقة إيجابية مباشرة بين العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، فكلما وُجدت العدالة الاجتماعية الحقيقية، زادت فرص تحقيق التنمية المستدامة.
4. غياب العدالة الاجتماعية في دعم المشاريع التنموية المختلفة ببلديات الجبل الغربي، أدى إلى غياب بناء المشاريع التنموية الحيوية الجديدة، وصيانة وتطوير القديمة.
5. هجرة العديد من خريجي جامعات هذه البلديات إلى العاصمة للبحث عن فرص العمل أفضل.
6. يمكن تفعيل النموذج الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة بعناصره الثلاثة الأساسية الأمانة والصدق والعدالة كنموذج بديل للنماذج الموجودة المستوردة من الخارج.
7. لن تتحقق لليبيا أو غيرها من البلدان لإسلامية العزة والرخاء والحياة السعيدة، إلا بالرجوع إلى العمل بنموذج الاستدامة (الصدق والأمانة والعدل).

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العدالة الاجتماعية في دعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ليبيا، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تناولت في بدايتها مفهوم العدل والعدالة الاجتماعية من منظور إسلامي، مع إبراز أهمية تكامل قيم العدل والصدق والأمانة في نموذج موحد يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما تطرقت الدراسة إلى مفهومي العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والعلاقة بينهما وسُبل استثمار هذه العلاقة، إضافة إلى بيان أبرز العوامل الداعمة للمشاريع التنموية في بلديات الجبل الغربي، والتحديات التي تُعيق تحقيقها، ثم عرضت أهم سُبل تحقيق التنمية المستدامة في الجبل الغربي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية واضحة بين تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم المشاريع التنموية من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة اخرى.

التوصيات

8. تُقدم هذه الدراسة حلول واقعية أقرها الدين الإسلامي، وأوجب العمل بها، تحقيقاً لأهداف التنمية الاستدامة، وسعادة الإنسان.
9. توصي الدراسة بضرورة الاتجاه إلى إقامة المشاريع التنموية الصغرى والمتوسطة، وتمكين فئة الشباب الكبيرة بالتوجه إليها سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة.
10. توصي الدراسة الحكومات الليبية والجهات العامة والخاصة بدعم النموذج الإسلامي للاستدامة الحقيقية وتطبيقه (الصدق والعدل والأمانة) توفيراً للوقت والمال والجهد.
11. يجب وضع آليات واضحة لمراقبة ومتابعة الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية، لضمان وصول الأموال المخصصة لهذه المشاريع، مع متابعة ونشر التقارير بشافية تامة.
12. توصي الدراسة بإجراء مقارنات علمية تفاضلية بين نموذج الأمم المتحدة للاستدامة وعناصره من ناحية، وبين النموذج الإسلامي للاستدامة وعناصره من ناحية أخرى.
13. توصي الدراسة بالدعوة لنشر قيم الصدق والعدل والأمانة في المجتمع الليبي، وتدريسها للأجيال الجديدة.

المراجـــــع:

أولاً: الكتب:

1. (القرآن الكريم)
2. ابن حزم الاندلسي، أبو محمد علي. (1983). الأخلاق والسير في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق والزهد في الرذائل (تحقيق: إ. رياض، مراجعة: ع. التركماني). دار ابن حزم.
3. ابن كثير، إسماعيل. (1997)، تفسير القرآن العظيم (تحقيق: سامي محمد السلامة)، دار طيبة للنشر والتوزيع.
4. ابن كثير، إسماعيل، (1990)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.
5. البخاري، محمد إسماعيل، (2002). صحيح البخاري، مج 1، كتاب الحدود، رقم 6788). دار ابن كثير، دمشق، سوريا.
6. الألباني، محمد، ناصر، (1980)، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
7. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2021). رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان

8. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2024)، الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
9. الطرابلسي، الطاهر أحمد الزاوي، (1964)، مختار القاموس. الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس.
10. القماطي، جمعة عبدالله وآخرون،(2013)، استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013-2040، مجلس التخطيط الوطني، طرابلس، ليبيا.
11. المحمودي، محمد سرحان، (2019)، مناهج البحث العلمي، (الطبعة الثالثة)، دار الكتب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
12. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (1955)، صحيح مسلم، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، مطبعة عيسى البابي وشركاه، القاهرة، مصر,
13. ليمان، أنور عبدالله، (2022)، التنمية المستدامة- مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع، المكتبة الوطنية، السودان.

ثانياً: البحوث والمقالات:

14. الأوجلي، فتحية الفرجاني، بن سعود، رحاب محمد، (2021)، الوعي البيئي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة.
15. الصغير، عبدالناصر بشير، (2020)، التعليم في ليبيا طريق تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030 (الواقع والآفاق مع دراسة مقارنة)، المؤتمر العلمي الدولي بكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الزاوية.
16. المنتصر، ض. ع. (2022). تباين توزيع أقاليم المناخ الحيوي في إقليم الجبل الغربي. مجلة القرطاس، العدد 21، الجزء الأول.
17. بن نوبة، أحمد رمضان، أبوخيط، ناجم محمد، (2019)، دورالإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد الثالث.
18. شبيك، سعاد فرج، (2023)، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الآداب، العدد 55، جامعة بنغازي.
19. شحاته، شادي ابراهيم، قاسمي، عائشة، (2022).، دور إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2.
20. فهمي، محمود فهمي، وآخرون، (2025). نموذج محاسبي مقترح لقياس (التكلفة-الفاعلية) لأعباء الدعم ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية: دراسة قياسية، مجلة كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد 54، العدد 4.
21. محمود، شيماء السيد، (2024). العدالة الاجتماعية كمتغير في التخطيط الاجتماعي. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان، مصر.
22. مخلوف، أحمد مرزوقي عمر، (2018)، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد العاشر، جامعة سعيدة، الجزائر.
23. معروف، ضياء، هادي، رعد، (2014)، مفهوم العدالة في الدولة العربية الإسلامية، لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العدد 14، السنة السادسة، بغداد، العراق.
24. هاشم، حنان عبدالخضر، (2011)، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 21، العراق.
25. وزارة الداخلية، مصلحة الأحوال المدنية ليبيا، إدارة تقنية المعلومات والتوثيق. (2025).
26. فهمي، هيثم محمد وآخرون، (2025) نموذج محاسبي مفترح لقياس (التكلفة – الفاعلية) لأعباء الدعم ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية – دراسة مستدامة، مجلة العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر.

ثالثاً: الإنترنت

27. (https://www.facebook.com/share/p/1BnELDYbMZ)
28. (https.//albawwaabh.com)